الحرية

الفصل الأول

تمهيد

١ — الانسان اجتماعى بطبعه

فى النفوس البشرية استعداد للخير كبير : فيها عواطف نبيلة اذا استثيرت ونميت نمت بالتطور الانسانى وكانت مصدر الخير والبركة على هذا العالم الاجتماعى . ومن أنبل تلك العواطف ميل الانسان بفطرته الى الحرية . واذا حولنا هذا الميل الى عقيدة ثابتة راسخة بأن لزوم الحرية للانسان يكاد يعادل لزوم الغذاء لكيانه الحيوانى ، ونجحنا فى تهذيب هذا الميل ووفقنا الى اظهار معنى الحرية السامى فلا بد أن يعشقها الجميع واذا ما كلفت بها أمة فلا بد أن تطلبها وتسعى اليها بعزم واصرار ، واذا مافعلت ذلك فليست هناك قوة بشرية تستطيع أن تقف بينها وبين الحرية طويلا . واذا مانالت أمة حريتها مهذبة التهذيب اللازم للحياة الاجتماعية انفتح أمامها طريق الرقى والنهوض

اذا تقرر هذا كان أولى مايجب أن يعنى به دعاة الاصلاح الدعوة الى تقرير مبادئ الحرية والمساواة باثارة المشاعر والأفكار على كل قيد

لاتستلزمه مصلحة المجتمع ، واهاجة الرغبة الفطرية فى التحرر من كل قيد بعد تهذيبها التهذيب الذى تقتضيه طبيعة الاجتماع .

وما الحرية ؟ هذا التساؤل قد يبدو غريباً بعد ان قررنا أن الانسان يميل بفطرته اليها . نعم نميل اليها جميعاً من عهد الطفولة ولكن جمهور الناس لا يكادون يعرفون لها حداً ولا قيداً ، وغالب المفكرين يبرزون لنا أفكارهم بصورة تشعر بأن كل حكومة أو كل قيد أو كل قانون يعنى الانتقاص من الحرية حتى لقد قال « بنتام » ذلك المشرع الانجليزى العظيم « ان القانون شر لابد منه » وقال « جان جاك روسو » « خلق الانسان حراً ولكنه يرسف فى القيود والأغلال أينما سار . وبينما يظن البعض أنه سيد غيره اذ تراه فى الواقع أكثر عبودية » لهذا يجب أن نتساءل ما الحرية ! ونقرر ابتداء أنها ليست فى فعل مانشاء وترك ما لا نريد وقول مانحب والامساك عن ذكر ما لا نود ذكره بلا قيد ، ولا هى فى الاستهزاء بكل قانون والعبث بكل نظام ومناوأة كل سلطة ومقاومة كل قيد ، بل هذه هى الفوضى ، والفوضى أكبر عدو للحرية . انما الحرية فى هذه الحياة الاجتماعية هى مكنة كل فرد الحصول على حقوقه الطبيعية والسياسية والاستمتاع بها بلا قيد سوى الامساك عن منع غيره مباشرة من الاستمتاع بنفس تلك الحقوق

هذه هى الحرية ، أما الحرية بمعنى الانطلاق من كل قيد فلا وجود لها فى عالم الاجتماع واذا كان من الممكن أن توجد فلن يكون هذا من مصلحة المجتمع . ولكى ندرك هذا لابد من ادراك أن الانسان اجتماعى

بطبعه . ونحن اذا قررنا أن الانسان اجتماعى بطبعه فانما نردد قولا مأثوراً هو فى الواقع حقيقة بديهية لاتحتاج الى تدليل على صحتها . على أنا اذا حاولنا اقامة الدليل على صحتها فلن نعمد الى أكثر من عرض بعض مشاهدات حسية على نظر القارىء . نشاهد أن أبسط مايأكله الانسان فى مدينة كالقاهرة قطعة من الخبز العادى . فاذا استعرضنا الأيدى العديدة التى عملت فى اعدادها من تهيئة الأرض للزراعة وزرعها وتعهدها بالرى وغيره ثم حصدها وفصل الحبوب ثم نقل ما أعد للاستهلاك بالقاهرة الى حيث يصير خبزاً وعلمنا أنه يتدخل فى كل هذا عمال وطنيون وعمال خارج مصر اشتغلوا باستخراج الوقود والحديد والخشب وعمال آخرون بصنع السفن وتسييرها وغيرهم عملوا فى اعداد حاجات من عداهم وتدريبهم على العمل الخ الخ — اذا استعرضنا كل ذلك وضح لنا بمجرد نظرة أن احتياج الأفراد بعضهم لبعض وارتباط أجزاء العالم الانسانى بعضها ببعض ضرورة تقضى بها طبيعة الانسان وظهر لنا أنه اجتماعى بطبيعته أعنى أنه خلق ليعيش فى الجماعة وبها ولها ولا يمكن أن يرقى الى ماهو خليق به من الرقى والتطور الا بتنظيم قوى المجموع وجهوده على هذا الاعتبار . لم يسد الانسان غيره من أنواع الحيوان الاخرى ويسيطر على العالم الى الحد الذى نراه بعقله ولا بقوة ساعده فقط ولكن بالتعاون الانسانى أكثر من كل شىء آخر . وما ركب فى جبلته من الميل الى الاجتماع وما فطر عليه من الالتجاء الى التعاون ، وما وجد فى خلقه من غريزة حب الجماعة هى مصدر قوته وسبب سيطرته

خلق الناس أفرادا كجميع الأنواع الحيوانية الاخرى فألفتهم غريزتهم الاجتماعية وكونت منهم تلك الجماعات أو الوحدات السياسية الحاضرة وهم مسوقون الى هذا الائتلاف بالميل الى الحياة الاجتماعية والاضطرار لها. وأقول الاضطرار لأن حاجات المرء عديدة وقواه محدودة لا تستطيع تحقيقها كلها. ولما كان الاستعداد يتفاوت لدى الأفراد كما تتفاوت الميول والآمال تبعاً للمؤثرات المتعددة المختلفة كان لامناص لبنى الانسان من أن يوزعوا فيما بينهم واجب الحصول على عناصر العيش وان كانوا لا يشعرون. لذا تخصص أولا بالسليقة والفطرة ثم بالاعداد الصناعى والمجهود الارادى كل من آلاف الأفراد للأعمال التى تؤهلهم لها ميولهم ومداركهم واستعدادهم والبيئة التى عاشوا فيها وخضعوا لمؤثراتها هذا هو الواقع الذى ساقتنا اليه طبيعتنا الاجتماعية من حيث لانشعر: أراد الله أن يخلق الانسان اجتماعياً فبعث فى نفس كل فرد من الرغبات والشهوات ما تعجز قواه الذاتية عن ادراكها فالتجأ الى غيره يطلب معونته وهذا قبل أن يقدم له شيئاً من العون كوسيلة لأن يعيش هو، لاحتياجه الى مقابل ما يقدم من معونة. هذا الالتجاء القسرى المتبادل فيما بين الأفراد هو الذى يدفعنا الى الحياة الاجتماعية ومن حسن الحظ انا نجد فى الاجتماع الشىء الكثير من اللذة. فالاجتماع ليس شراً لابد منه ولكنه دعامة الحياة البشرية وهو بقدر ضرورته شهى لذيذ.

وقد يبدو أن تقريرنا كون الانسان اجتماعياً بطبعه مجرد قول لا يرتكز على أساس وأنا عمدنا فى اثباته الى الاستشهاد بأمور تقررت

بعد أن دخل الانسان حظيرة هذا المجتمع وان من الممكن تصور حالات كان الانسان فيها مستقلا عن غيره فى اعداد طعامه وشرابه والدفاع عن نفسه . ولكى نجيب على هذا نسائل أنفسنا لم اجتمع الانسان ولم لم ينقرض كما انقرضت أنواع كثيرة من أنواع الحيوان الاخرى ولم نزل عن الكثير من الطبائع الوحشية ؟ ألأن عوامل خارجة عنه علمته ضرورة ذلك أم لأنه هو بقواه الذاتية أدرك تلك الضرورة فعمل على تحقيقها غير مستعين بشىء عاقل مدرك خارج عن دائرة الانسانية ؟ لاشك أن الانسان اهتدى بعقله وقوة ادراكه الى ضرورة الاجتماع وما دام قد وصل الى هذا الاجتماع من تلقاء نفسه لما رآه من لزومه لحياته فلا ريب فى أن هذا الاجتماع من الغرائز البشرية ولهذا حق لنا أن نقول أن الانسان اجتماعى بطبعه

واذا تقرر هذا خلص لنا أن الحرية المطلقة من كل قيد لايمكن أن تتحقق ولا ضرورة لأن تتحقق فى أى عالم قوامه الاجتماع ورفاهته متناسبة مع قدرته على تنظيم قوى المجموع وجهوده وترقية مداركه وحسن استغلاله لتلك القوى والمدارك . أجل ليست الحرية المطلقة من القيود جميعاً سوى الفوضى كما قال « سيلى » لكن الذى لاغنى لنا عنه هو الحرية فى ظل القانون أو بمعنى آخر الحرية غير المحدودة الا بما تفرضه على العالم طبيعة الاجتماع أو الطبيعة البشرية فاذا حوربت هذه الحرية أو هددت أو صودرت فلا أمن ولا طمأنينة ولا حياة كما ينبغى أن تكون الحياة

لكن هل تبادل المنفعة وحده يكفى لتماسك الحياة الاجتماعية أم لابد لهذا التماسك من استكمال عناصر أخرى ؟ هذا ماسأحاول الاجابة عنه الآن . أبنا أن الانسان اجتماعى بطبعه ومن النتائج المباشرة لهذه البديهة أن خير وسيلة لبقاء الفرد ورقيه واعداده للحياة الاجتماعية هى العمل على بقاء الجماعة التى ينتمى اليها وترقيتها . ولكى يدرك الجميع هذا يجب أن يسود شعور حسن الجزاء فى الجماعة فيحس الأفراد ولو فى الجملة بأنهم نالوا جزاء مابذلوا من جهود وجنوا ثمار ماغرسوا من كد وسعى . ومن السهل أن يدرك الفرد العادى ذلك اذا كانت الجهود التى بذلت من نوع واحد موجهة الى غرض واحد يستفيد منه المجموع مباشرة بشكل واضح جلى ، كأن يتعاون جماعة من القرويين على تطهير مروى يشق أرضا لهم . فاذا استشعر بعض القرويين غبنا أى لم يسد بينهم شعور حسن الجزاء فلن يعمل هذا الفريق باخلاص وحماسة وقد ينسحب من القرية ، وقد يدبر طرقاً للانتقام ممن تسبب فى غبنه ، وقد يحترف حرفة أخرى لايجيدها وقد لايجد حرفة أخرى ويذوى فيذوى معه كل من يعتمد فى العيش عليه من أهل وولد ، وكل احتمال مما ذكرنا يعمل اذا تحقق على تفكك الجماعة فيقلل من قوتها بنسبة اضعاف ذلك التماسك الضرورى . لكن المسألة لاتكون بهذه السهولة اذا كان من بين المنتفعين بالمروى نجار مشغول بحرفته عن التطهير ، فان اختلاف النجارة والتطهير يصعب تقدير المقابل اذ ليسا من نوع واحد ولا تكون وحدة الزمن بلا مجهود آخر مقياساً صحيحاً . على أن الصعوبة الحقة كامنة وراء استشعار كل فرد

واجب القيام بالمقابل أو تنفيذ التزامه الضمنى أو الصريح ، فالاختلاف فى تنفيذ هذه الالتزامات هو منشأ التنازع وسبب التطاحن، وتباذل المنفعة وحده لا يكفى بل لابد من ارتكاز التعاون على استشعار حسن الجزاء أو بعبارة أخرى استشعار العدل وسيادة هذا الشعور .

لكن كيف يدرك الأفراد فى الجماعات الراقية ذات المصالح ظاهرة التضارب والمقاصد ظاهرة الاختلاف والعلاقات المشتبكة المعقدة والتى تزداد اشتباكا وتعقدا واختلاطا كلما ازداد الرقى — كيف يدركون فى هذه الجماعات مايدركه القرويون فى قراهم ؟ ليس مثل هذا الادراك سهلا. ان الدافع على العمل حب الحياة ويمتاز الانسان فى الجماعات الراقية بالعمل للمستقبل البعيد فالحياة وحب الشهرة وارضاء الرغبات الشخصية من الدوافع على العمل المشترك بين المتمدين وغير المتمدين . ولكن هناك أعمالاً لا يمكن أن تعزى الا الى حب الخير والشعور الصحيح بصفات الانسانية وارادة البر أو بعبارة أخرى الى البذل بلا عائدة شخصية ولا مقابل يستفيد منه الشخص مباشرة أو التضحية فى سبيل مصلحة الجماعة. فالجماعات الراقية تمتاز بالقدرة على ادراك حسن الجزاء من غير ذلك الطريق الحسى بل هى تراه عن بعد ، وهذا هو الذى يسوق الناس الى تأسيس دور العلم والاستشفاء وملاجىء العجزة والضعفاء ونظن أن نسبة الرقى متمشية مع القدرة على هذه الرؤية والعمل على جنى ثمارها . فنحن نفكر ونعمل لا لأنا نريد الحياة وحفظ النوع فقط ولكن لأنا فى مجموعة بشرية من واجبنا انهاضها وترقيتها وفى ذلك النهوض والرقى

خير وسيلة لحياتنا حياة طيبة لأنا ندرك أن رقى الجماعات ورقى الأفراد المكونة منهم تلك الجماعات أمران متلازمان

من الأقوال المأثورة أن الأنانية أو حب الذات قوام هذه الحياة الاجتماعية ولكنا لانسلم بهذا القول على اطلاقه رغم شيوعه وذيوعه بل نرى التعاون أصل الرقى الانسانى أو هو الروح الانسانية ذاتها وليست الأنانية وحدها هى التى تدفعنا الى التعاون والاجتماع بل أن الذى يدفعنا اليهما نفس صفة الانسانية . وليست الأنانية كذلك هى المصدر الوحيد لهذه الصفة النبيلة بل هناك مظاهر أخرى أرقى من هذه — هناك حب النوع وشعور الشفقة والرحمة والعدل والعطف . وليس أدل على صحة مانذهب اليه من قيام جماعات البر والاحسان ذات الأغراض الخيرية المختلفة فى جميع أنحاء العالم وازديادها بنسبة ارتقاء المدنية . واذا كانت الأنانية وحدها هى التى تدفع الى هذا التعاون فما بال أهل الولايات المتحدة الأمريكية وهم من خير الوحدات السياسية نظاماً ومن أرقاها احساساً — مابال هذا الفريق من الناس قد بالغ فى الاشتراك فى أعمال البر والاحسان حتى لاتكاد تجد بلداً من البلاد فى جميع القارات الا وللاحسان الأمريكى يد عليه ؟ ان الأمريكى التاجر يبذل من ماله بلا مقابل والأمريكى الذى لايكاد يتحرك الا بحساب يحتمل مشاق الأسفار فى مختلف الأجواء لأغراض غير تجارية وفى سبيل المصلحة العامة لمساعدة الفقير والعاجز والضعيف على العيش فى ظلال الانسانية . حقاً كثيراً مايكون الغرض الظاهر دينياً ولكن حتى مع التسليم بأن ذلك هو الغرض

الوحيد فلا يمكن القول بأن عنصر الأنانية موجود ، على أن الأغراض الدينية الظاهرة ليست الا وسائل يستتر بها محبو الانسانية من الأمريكيين أكف الاحسان لدى مواطنيهم الأغنياء وقيام الجامعة الأمريكية بمصر شاهد على ذلك . فالأمريكى اذن يبذل لغير الأغراض الدينية . على أنا لو سلمنا جدلا بأن البذل خارج أميركا لأغراض دينية وتجارية أو بقصد نشر الدعوة الامريكية فبماذا نعلل بذل الأمريكيين داخل بلادهم فى الأغراض الخيرية التى لامسحة عليها من تبشير أو استعمار؟ الواقع أن الامريكى يبذل من ماله للصالح الانسانى العام مدفوعا بالأمثلة العليا للحياة الامريكية لأنه يدرك كما قال أحد الكتاب الأمريكيين « أن قوة الأخلاق والمبادئ أثمن من المال ومن الشهرة وأن التضحية كثيراً ما كانت أعمل على انهاض الجماعة من الأنانية المجردة وأن هذه الأنانية قصيرة النظر وأن ارضاء الضمير والشعور باداء الواجب أثمن من كسب المال وأدعى للرضا والاغتباط من ارضاء الشهوات الدنيا بل ومن راحة الجسم أحياناً »

وجملة القول هنا أن الأنانية المجردة لا تصلح أساساً لبناء العالم الاجتماعى وأن التعاون الانسانى والقومى يقتضى أن يسود فى الجماعات خلق الايثار ومن هنا يتضح أن فكرة تبادل المنفعة وحدها لا تكفى بل لابد من سيادة التعاون الممزوج بروح الايثار

لكن مما تجدر ملاحظته أن العالم الانسانى لم يبلغ من الرقى حداً يستطيع معه كل فرد الاقلاع عن تضحية مصالح الغير اذا اعترضت سبيل

رغباته وأطماعه الذاتية المؤقتة بل المشاهد أن الاوروبى مثال المدنية العصرية كزنجى أفريقيا مثال الخشونة والهمجية لايحجم عن تضحية أخيه فى كثير من الأحيان ليشبع نهمه وأنانيته وان اختلفت الذرائع والوسائل بارتقاء المدارك والعقول وما الحرب الاوروبية الكبرى سوى حجة ناطقة بصدق ماقررناه فقد استعملت أقسى ضروب الفتك بالانسان أثناء قيامها فلما انتهت أملت على المغلوبين شروطا لايمكن أن تسمى شروط صلح بل هى وسائل إهلاك لامجرد إذلال وإخضاع وقد كان عدم استقرار الامور واضطراب أحوال العالم الاوروبى دليلا لايقبل الجدل على أن الانانية المجردة لاتصلح أساساً للحياة الاجتماعية ولكنها تقتل نفسها فقرنسا الغالبة تقاسى نحو ماتقاسيه المانيا المغلوبة لان الانانية لا التعاون كانت القاعدة التى بنيت عليها شروط الصلح . فالفرق بين جماعات الزنوج والاوربيين انما هو فى علاقة أفراد الجماعة بعضهم ببعض لافى علاقات الجماعات المختلفة بعضها ببعض . ومما لاشك فيه أن العالم يحتاج لزمن طويل جداً قبل أن يصل الى مايرجوه له علماء الاخلاق المثاليين من احلال الايثار محل الأثرة احلالا تاماً ان قدر له أن يصل الى هذا الحد من الرقى . اذن طبيعة الاجتماع أو الطبيعة البشرية تقتضى قيام حكم يفصل فيما يقع بين الناس من خلاف فى سبيل تحقيق أغراضهم وأطماعهم الذاتية وفى تنفيذ الالتزامات ضمنية كانت أو صريحة .

قلنا ان الجماعات رقيت أو كانت على فطرتها الاولى قبل أن تهذب بتجاريب الحياة ورقى المدارك البشرية مسيرة بالتزامات ونقول الآن أن

حسن سير الامور موقوف على دقة تنفيذ هذه الالتزامات بما ينطبق على العدل ومصلحة الجماعة وأنه يترتب على عدم حمايتها فقدان الثقة وضعف التعاون وتفكك الروابط الاجتماعية ولن يقوم بالفصل فى الخلاف وبحماية الجماعة على خير وجه سوى قوة مجردة عن التحيز بعيدة عن الاثرة واذا صح هذا فلا يمكن أن يكون الفرد خير حكم . على أنا لو سلمنا جدلا بأمكان هذا التجرد فليس من الممكن تصور حال يكون الفرد فيها مصيباً فى كل مايرى ويعمل اذ ليس الرقى البالغ درجة العصمة من الخطأ فى طبيعة الفرد العادى . وما دامت العصمة من الخطأ فى التقدير والحكم غير ممكنة فى الفرد فلا يصح أن يكون ذلك الفرد حكما مهما أوتى من سعة العلم والادراك بل اللازم أن تكون الهيئة الاجتماعية ممثلة فيما نطلق عليه اسم الدولة هى ذلك الحكم المرجو . والقوة المنفذة لارادة الدولة هى الحكومة . وقيام الدولة ووجود الحكومة أمر لابد منه للانسان كما لابد له من الحرية . وسنرى فيما يلى أنه لاتناقض البتة بين الحرية وسلطان الدولة وتنفيذ ارادتها فى النظام النيابى وأن القانون ليس شراً لابد منه ولكنه عنصر من عناصر التكون الاجتماعى .

ب — حقوق الانسان

لا نستفيد من الغرائز البشرية كما ينبغى الا اذا نظمنا كيفية استغلالها ، والاديان والاخلاق والقوانين هى وسائل ذلك التنظيم . لكن الدين صفة لا يمكن ارغام الغير على الاتصاف بها اذ ليس التدين فى

الطقوس والأفعال الآلية الظاهرة فقط ولكنه حالة نفسية لا تمكن السيطرة المادية عليها ولا يمكن أن تقوى أى سيطرة روحية على ايجادها وان كان من الممكن وضع بذورها . لكن البذور لا تنبت الا اذا كانت التربة صالحة . واذا كان من الممكن اصلاح التربة فى كثير من الأحايين بالوسائل الصناعية فان هناك تربا لا يمكن بحال اصلاحها . كذلك بعض النفوس لا يمكن أن تقبل مبادئ الأديان ولا يسهل اخضاعها لسلطانها . أما الأخلاق والقوانين فيعلم الناس عنها أنها أوضاع بشرية قابلة للتحسين وعرضة للنقص كـكل نتاج المجهود البشرى وهى بهذه الصفة لا تصلح وحدها أساساً لتقرير الحقوق بل لابد من مرجع ثابت يرجع اليه اذا ماتسلط على التشريع هوى الحكومات المستبدة أو النعرة الحزبية وسلطان الطوائف . هذا المرجع الذى لابد منه هو حقوق الانسان أو الحقوق الطبيعية . هذه الحقوق تستمد أصلها من طبيعة الانسان الاجتماعية لا من حال الفطرة أو البداوة واعلان حقوق الانسان لا يقل فى أهميته بالنسبة للابحاث الاجتماعية عن تقرير البديهيات الأربع فى الابحاث الرياضية

أعلن حقوق الانسان أهل الولايات المتحدة الأمريكية كما أعلنها الفرنسيون وتابع هذين كثير من الشعوب . وقد أعلن الدستور المصرى الكثير من تلك الحقوق وان يكن جار على البعض فى التفاصيل مما قد نأتى على ذكره لدى تناول هذا الدستور بالبحث . نكرر هنا ما أثبتناه من قبل من أن الانسان اجتماعى بطبعه وأن طبيعة الشىء ليست أول حالة ظهر بها ولكنها أكمل صورة يمكن أن يصل اليها . وحقوق الانسان

بصفته عضواً فى جماعة بشرية لاتستمد أصلها من القانون فانها أسبق منه ولكنها تستمده من طبيعة الاجتماع أو الطبيعة البشرية ومن الغريب كما لاحظ هربرت سپنسر أن يتصور انسان وليس له حقوق طبعية يخلق حكومة (أو مجالس تشريعية) لتضع له قانوناً يقرر له تلك الحقوق التى يرتكز عليها النظام الاجتماعى . الحق أن الدولة أو القوانين تصون حقوق الانسان وتقررها ولكنها لاتخلقها . واذا استبدت الحكومات فان للناس أن يحاسبوها على أساس حقوقهم الطبعية والسياسية لا على الاوضاع القابلة للتغيير تبعاً لنزعات النفوس وأهوائها

قد كان تقرير تلك الحقوق واعلانها مثار خلافات شديدة بين الحكام والمحكومين من أقدم العصور وليس فى التاريخ أمثلة كثيرة على اعلان حقوق الانسان فى وحدة سياسية بالسهولة التى أعلنت بها فى مصر من الوجهة الداخلية البحتة [1] . فالعلاقات كانت من عهد محمد على للآن على شىء كثير من الصفاء بين الحاكم الشرعى وجمهور المحكومين بالرغم من أن الحكومات لم تكن ديموقراطية الأسس . ولم يتعكر ذلك الصفاء الا فى المضاعفات التى عاصرت الحركة العرابية تلك المضاعفات التى كانت نتيجة لابد منها للدسائس الأجنبية . فعمل جلالة الملك باعلان الدستور عمل اختيارى لحد كبير ساقت اليه التطورات الداخلية . واذا كانت قد ظهرت مشادة فى كيفية وضع الدستور وفى بعض تفاصيل أحكامه فان ذلك

---

(١) لم يدر بخلدنا ونحن نكتب هذا أن الدستور سيعتدى عليه فى السنة الثانية من عمره

لاينقص من قيمة تلك الحقيقة كبيرة الدلالة وهى أن مصر من خير أمثلة الاعتدال . والحادث ظاهرة تبشر بأن تطورنا سيتم بعيداً عن كل عنف ونحن نرحب به على هذا الاعتبار . وقد يحسن التنبيه الى أنا لانقصد من أن العمل كان اختيارياً من جانب جلالة الملك الى تقرير أن الدستور كان منحة من جلالته فهذا ما لا نسلم به . ولكنا نقرر أن ارادة الامة وارادة ملكها التقتا فكان الدستور الذى سنأتى بكلمة عنه بعد هذا البيان الوجيز سأترجم بتصرف طفيف ما أعلن الفرنسيون من حقوق الانسان ليقارنها القارئ بما أعلن الدستور المصرى منها ليرى أن الانتقال لايكون بالثورات الحادة فقط ولكنه يكون كذلك بالتطور السلمى وتبادل حسن الظن من غير هزات عنيفة

أولا — خلق الله الناس أحرارا متساوين فى الحقوق ويجب أن يبقوا كذلك مدى الدهر . فلا يسوغ أن تكون هناك فوارق اجتماعية الا اذا اقتضاها الصالح العام

ثانياً — الأمة مصدر السلطان . فلا يجوز لأى فرد أو جماعة من الافراد أن يدعوا لانفسهم شيئاً منه مالم يكن مستمداً منها صراحة

ثالثاً — الحرية السياسية هى حق الفرد فى أن يعمل ما لايؤذى الغير مباشرة وحدها الامتناع عن اعتراض الغير مباشرة لدى استعمال حقوقه الطبعية والسياسية

رابعاً — القانون وحده هو الذى يتولى وضع هذه القيود والحدود وتبيانهـا (والقانون هو ارادة الامة أو الدولة مصوغة فى قالب الامر

والنهى) ولكل فرد رشيد أن يشترك فى وضعه بالذات أو بطريق الانابة [١] وتتفرع النتائج التسع الآتية عن المبادىء الأربعة المتقدمة

(١) الغرض من قيام الجماعات السياسية « الدول » انما هو حفظ حقوق الانسان الأبدية المقدسة : الحرية والملكية والأمن

(٢) لاينبغى أن يحرِّم القانون قولا أو عملا مالم يكن ضاراً بالجماعة وليس لأى انسان مهما كانت صفته ولا لأى جماعة من الناس مهما كان الاسم الذى تتخذه أن تمنع ما أباحه القانون أو تحل ما حرمه

(٣) يجب أن يكون جميع الأفراد سواء أمام القانون فى التمتع بحمايته والخضوع لارادته وألا يكون هناك تمييز فى تولى مناصب الدولة غير الكفاية والاستقامة

(٤) لايجوز اتهام أى فرد أو القبض عليه أو اعتقاله الا فى الأحوال التى نص عليها القانون

(٥) لايصح أن يتعدى القانون فى فرض الجزاء الحد اللازم ولا يجوز أن توقع عقوبة استناداً الى قانون مالم يكن قد صدر وأعلن من قبل

(٦) المرء برىء حتى يحكم بادانته . فاذا اقتضى الصالح العام اعتقاله فلا يجوز ايذاؤه فوق ذلك بأى كيفية أو لأى غرض

(٧) لكل امرئ الحق فى القول والكتابة والنشر بلا قيد وعلى مسئوليته الشخصية اذا ما أساء استخدام هذا الحق المقدس .

---

(١) ارادة الدولة وارادة الامة سواء فى النظام النيابى . ومن رأينا أن نظام الاحزاب السياسية على مابه من مزايا يعطل هذه الارادة بعض الشىء

(٨) على جميع أفراد كل جماعة معينة النفقات اللازمة لقيامها وحمايتها وحفظ وتنمية مرافقها ولا يجوز أن يحمل هذا العبء فريق دون فريق

(٩) الملكية حق مقدس فلا يجوز أن يحرم أحد ملكه الا فى سبيل المصلحة العامة وفى هذه الحالة لابد من دفع التعويض الكافى مقدماً

هذا مانرى اثباته مما أعلن من حقوق الانسان ليكون ماثلا فى ذهن القارئ عند تناول سلطان الدولة وحدود ذلك السلطان بالبحث . واذا كان اعلان هذه الحقوق واقرارها قد أزال كثيراً من المشادة المضنية بل المهلكة فيما بين الحكام والمحكومين فانا لا نغالى ان قلنا أن اعلان واقرار حقوق الامم فى تقرير مصيرها وادارة شئونها دون تدخل الاجنبى وسيطرته قهراً وباملاء المطامع الذاتية يمنع أو على الاقل يضع حداً للمشادة الدولية ويقلل كثيراً من تلك الحروب المدمرة . ان حق الامم فى تقرير مصيرها أمر بدهى اذا استندنا الى القانون الطبعى . لكن تفاوت القوى وغريزة الاثرة وانعدام الوازع أو الحكم ذى السلطان القاهر جعل القوى من الامم يرهق ضعيفها الى حد تلاشت معه شخصية الامم المغلوبة على أمرها وصارت أجزاء قليلة الانتاج فى الاسرة البشرية وكان من الممكن أن تكون عاملة لمصلحة الهيئة الاجتماعية اذا ماتركت تنمو نموها الطبعى مع الاخذ بيدها فى ذلك السبيل لا خنقها وانتزاع عناصر الحياة منها . ان التدخل فى شئون الغير مهما كانت الذرائع الظاهرة اعتداء على حقوق

الانسان يعوق التقدم البشرى ويضيع مجهودات عظيمة فى تدبير وسائل التدمير كانت تدر الخير على الانسانية اذا ما وجهت للأغراض العمرانية السامية . واذا وجه اللوم لأحد فلن يكون للامم المعتدية وحدها ولكن للأمم المستسلمة المستكينة أولا . فلولا أن هذه فرطت فى حقها لما استطاعت تلك أن تعتدى عليه . اذن الكرامة القومية والصالح العام يقضيان بأن يعمل الأفراد فى كل جماعة سياسية على تقوية الجماعة التى ينتمون اليها لايقاف الطامعين فيها عند حدهم فلا يغريهم ضعف الغير على اهتضام حقوقه . أما الخضوع والاستسلام فلا يزيد الطامع الا ايغالا فى الظلم ومبالغة فى الاعتداء وهذا يغرى منافسيه على مجاراته فتنشأ المشادة والاحتكاك فتستعر نيران الحروب ويستمر تهديد السلام بنمو الأحقاد والضغائن .

أما توازن القوى فيجعل المعتدى يفكر طويلا قبل الاعتداء. اذكر أنى حوالى ١٩١١ التقيت اتفاقا بأحد فلاسفة الغرب وكانت وجهة مسيرنا سبباً فى تبادل الحديث وتناولنا بالضرورة شره الاستعمار الاوروبى . فلما وصلنا الى هذا الحد من الحديث استلفت الرجل نظرى الى طائفة من الغربان تنقر فى ظهور بعض ماشية كانت ترعى البرسيم وقال « أترى هذه الغربان ، أنها لاتنقر عبثاً ولكنها تلتقط نوعاً من الديدان هو غذاؤها ، انها تتغذى ولا بد لها أن تتغذى ولو أدى ذلك الى تضحية طائفة اخرى من الحيوان . ونحن معشر بنى البشر لانفضلها كثيراً فى هذا السبيل اذا نظرت فى أنواع غذائنا ، فلا تلم الأوروبى ولكن لُمْ ذاك الذى سمح لنفسه

بالهبوط الى منزلة الديدان ». يا ويلنا ! أترى الانسان لايختلف عن غيره من أنواع الحيوان؟

أن توازن القوى يدعو الى التعاون على استغلال كنوز الأرض لا استئثار فريق بها دون فريق فليكن هذا التوازن أول أغراض محبي الانسانية وزعماء الوطنية لتتعامل الامم تعامل الند للند وتقرر حقوق الأمم كما قررت حقوق الانسان وتسود الطمأنينة ويعم السلام.

م — المساواة

أتينا على ذكر المساواة كثيراً والمساواة اليوم مسألة المسائل فماذا نعنى بالمساواة ؟ ان الحرية وحقوق الانسان والمساواة تعبيرات نسمعها كثيراً ونرددها كثيراً ويجب أن نذكرها ولا ننساها طرفة عين ولكن ادراك معناها ومرماها أولى وأوجب . لقد ناقشنا معنى الحرية بعض الشيء وأشرنا الى نظرية حقوق الانسان ونرى قبل الخوض فى مدى الحرية وعلاقة الفرد بالجماعة أن نورد بعض الشيء عن المساواة

ان اختلاف القوى والمدارك فيما بين الأفراد أمر مشاهد ولا يمكن اجتنابه . فاذا علمنا مع هذا أن القوة والادراك والأمن هى أهم عناصر الانتاج وان هذا الانتاج لا يستقر الا اذا كانت الملكية الشخصية مقررة ومصونة كان تفسير المساواة التى تنشدها الجماعات بتوزيع الثروة بالتساوى اعتداء على الأمن والطمأنينة . قلنا أن « الغرض من قيام الجماعات السياسية انما هو حماية حقوق الانسان الأبدية المقدسة

وهى الحرية والملكية والأمن » فاذا سلمنا بمبدأ تفسير المساواة على أنها توزيع الثروة بين الناس بالتساوى انتفى الغرض الأصلى من قيام الدولة . ان الطبيعة لم تسو بين الناس واذا نحن سوينا بينهم وأخذنا من زيد النشيط لسد حاجة عمرو الخامل فلن ينتج هذا فى النهاية سوى الفقر العام لأن الانتاج وليد العمل ولن تكون هناك دوافع قوية على العمل مالم نأمن على استمتاعنا أتم الاستمتاع بجزاء عملنا وثمرة جهودنا ، والاثراء وحب الاستمتاع بالملك من أقوى الدوافع على العمل . على أنه لو فرض تحقق المستحيل فأمكن تقرير المساواة بهذا المعنى حينا من الزمن فكيف نضمن بقاءها مادامت عناصر الانتاج مختلفة بطبيعة الحال كما قررنا ؟ سيقولون ان واجب الدولة حينئذ يكون العمل على دوام هذا التساوى لكن أى قوة تلك التى تستطيع تقريره ؟ لن تستطيع الدولة هذا ولو خصصت كل قواها للتشريع ومراقبة تنفيذ قوانين التساوى المنشود فهل يكون ذلك من الصالح العام ؟ كلا . لكن تلك هى المساواة التى يرمى اليها دعاة الشيوعية وهى كما نرى لايمكن اقرارها من غير أن يحل الفقر محل الرخاء والاضطراب والقلق محل الأمن والطمأنينة .

قال بنتام إمام المشترعين الانجليز من أكثر من مائة عام ماترجمته « الملكية اختراع . وهى اختراع لايمكن أن يعيش الا فى ظل القانون... نعم خلق القانون الملكية وخلقها فى صالح الغنى والفقير على حد سواء فالجميع يعيشون فى كنف المدنية يقتسمون مزاياها ومواردها ومسراتها . وبعد أفليس للعامل البسيط لذة الاستمتاع بالتحصيل والملك ؟ .... »

« من واجب المشرع اقرار مبدأ الملكية كما هو والا فكيف نعمل تقسيما آخر من غير أن نأخذ من كلّ ما حصل عليه ؟ وكيف يمكن تجريد البعض من غير تهديد أمن الباقين وطمأنينتهم ؟ واذا تغيرت هذه المساواة — وهى لا بد أن تتغير فى اليوم التالى لاقرارها على تلك الصورة فكيف يمكن اقرارها مع اجتناب تغيير آخر . . . وماذا يكون مصير الأمن وقوة الانتاج والسعادة ؟ »

« اذا تعارض الأمن والمساواة فلا سبيل الى التردد فى تقديم الأول فهو أساس الحياة الاجتماعية إذ عليه مدار الرخاء والسعادة أما المساواة فلا تعيش وحدها طويلا بل الأمل فى دوامها مجرد خيال لا يمكن تحقيقه وأما الممكن بل الواجب فهو العمل على تقليل الفوارق مع تقرير الملكية الشخصية »

« قد تهدد الثورات والغزوات الثروة بما تحدث من قلق واضطراب ولكنها لا تلبث أن تستقر إذا ما عادت المياه الى مجاريها مادام مبدأ حق الملكية الشخصية مقرراً . أما اذا جرنا على المبدأ ذاته وهددنا الملكية لمجرد تقرير المساواة فى الملك بالطرق الصناعية فانا نوقع الجماعة فى شر لا مخرج لها منه ولن تتمتع بعدئذ بالأمن والانتاج والرخاء بل نعود الى حالة الهمجية الأولى »

« ان اقرار المساواة فى الملك اليوم لا نتيجة له اذا لم يكن الغرض تقريرها على الدوام فهل يتأتى ذلك بغير استخدام القوة والعنف اللذين استخدما فى تقريرها ؟ واذا فعلنا ذلك فسنحتاج لجيش من المراقبين والمفتشين ذوى صفات خاصة لا يصغون لنداء الاسترحام ولا يحابون ولا

يميلون مع الهوى ولا يخضعون لأغواء اللذة ولا لوساوس الشيطان مجردين عن كل غرض متحلين بكل فضيلة . سنحتاج لجيش من هؤلاء يتولون عملية حفظ التساوى فى حركة غير منقطعة يأخذون من نشاط القوى مايزيد فى نصيب العاجز مسوين بين الذين يعملون والذين لا يعملون . وماذا تكون النتيجة ؟ سيدرك الجميع بسهولة وبسرعة أن لا فائدة من الكد والسعى ما دامت نتائجهما لا تمتاز عن نتائج الراحة والسكون فيعمدون اليهما ظانين أن من الحمق الكد والسعى . لكن هذا الحل ليس فى الواقع سوى خطوة فى سبيل الدمار بل هو السم تتجرعه الجماعة فلا يلبث أن يعمل فى جسمها عمل النار فى الهشيم . تلك نتيجة الاعتداء على الملكية وهى أشد فتكا بالجماعة من أرهف السيوف فى أيدى أقسى الأعداء فلن تحدث هذه الاضراراً تمكن ازالتها ويخفف الانتاج من وطأتها ويمحو الزمن آثارها وأما تلك فانها تهلك الحرث والنسل »

هذا ماقاله بنتام من نحو مائة عام وهو على مانرى خير رد على مايجول بخاطر بعض أنصار الشيوعية فليتدبروه فلعل مافيه من حكمة يقضى على آثار تلك الصيحات الطائشة المنبعثة من أعماق روسيا

ليست المساواة اذن فى توزيع الأرزاق بالتساوى لما تقدم ولما بيناه من قبل من أن استشعار الأفراد حسن الجزاء أمر جوهرى فى الحياة الاجتماعية . ولو أن الدولة عمدت الى تقسيم الثروة بالتساوى لما كان فى عملها شىء من المساواة والعدل لأن هذا العدل لا يمكن أن يتفق مع الأخذ بلا مقابل أو الاعطاء جزافا ولن تكون عملية التساوى غير ذلك .

فهل المساواة فى تقسيم السعادة بين الناس كما يفهم من أقوال بنتام فى موضع آخر ؟ كلا . ولكى ندرك خطأ هذه النظرية ينبغى أن نبحث فى ماهية السعادة وفى طرق الوصول اليها . ان السعادة حال نفسية لامادية فلا يمكن توزيعها ولا يمكن (مجاراة لمذهب بنتام نفسه فى التدليل) ثبات ذلك التوزيع اذا ما أمكن فترة ما . وبخاصة اذا افترضنا أنها تغلب احساس اللذة على احساس الألم لدى الأفراد — نحن نعلم أن الفرد الواحد فى الظروف المختلفة يستشعر احساسات مختلفة من عمل واحد أو قول واحد فان للمزاج والصحة والعوامل النفسية أكبر أثر فيما نسميه بالسعادة والسيطرة على هذه لايمكن أن تكون فى متناول الدولة . لسنا اذن نوافق بنتام على نظرية توزيع السعادة .

ومن رأينا أن التفسير الوحيد للمساواة هو اتاحة فرص متساوية لاستمتاع جميع أفراد كل وحدة سياسية بوسائل الحياة الشريفة . واذا اعتبرنا حرية الانسان وأمنه وتربيته تربية صالحة هى وسائل الحياة الشريفة وجدنا معنى مقبولا للمساواة فى اعطاء الافراد أنصبة متساوية من حماية القانون وتكاليفه ومن التربية بدنية كانت أو عقلية أو خلقية فهى تقتضى أن يخضع الكبير والصغير والمثرى والصعلوك لأحكام القانون على حد سواء وتقتضى أن تنفق الدولة على تربية الفقراء ومعالجة مرضاهم فتتيح لهم بذلك أعظم ما يمكن من الفرص للنزول فى معترك الحياة وتقتضى أن يشترك كل فرد فى وحدة سياسية معينة فى النفقات اللازمة لحفظها وتقويتها وتنمية مواردها بنسبة قدرته على الدفع وتقتضى تعميم الضرائب

لاقصرها على بعض أوجه الاستثمار دون البعض مالم تكن مصلحة الجماعة هي المقصودة كفرض ضرائب لحماية الصناعات الأهلية الناشئة أو لصيانة الأخلاق والصحة العامة . فليس من المساواة اذن أن يدفع الفقير الذى لايملك سوى ربع فدان نحو ١٥ ٪ من الريع كما يدفع من يملك عشرة آلاف فدان وليس من المساواة أن يدفع ملاك الثروات العقارية ضرائب بينما تجار الحبوب مثلا يعفون منها وليس من المساواة تعدد النظم القضائية فى مصر ووجود الامتيازات الأجنبية إنما المساواة فى اتاحة فرص العيش والنمو بالتساوى بين أعضاء الوحدة السياسية المعينة وفى توزيع العدل .

فاذا لم تكن آلة توزيع العدل واحدة تستمد قوتها من أصل واحد وتسترشد بقانون واحد واذا لم يكن كل من يحتمون بقيام الدولة فى مصر سواء فى الانفاق على قيامها وعلى ترقية موارد البلاد لايمكن أن تتحقق المساواة التى تمليها أبسط مبادئ العمران . لكن الامتيازات الأجنبية فى مصر تحول دون المساواة وتقف فى سبيل كثير من وجوه الاصلاح . من ذا الذى يستطيع تبرير اعفاء الثروات غير العقارية (وجلها فى أيدى الأجانب) من كل ضريبة تقريبا وتحميلها ملاك العقارات ؟ أظن أن لا أحد يستطيع ذلك دون استناد الى الاعتساف والجور — ان قصر الضرائب على الثروة العقارية دون غيرها تقريباً قد أعطى الاوروبيين وغيرهم من الأجانب المتمتعين بالامتيازات الأجنبية فوق ما امتازوا به من النشاط وسعة الحيلة والقدرة الناشئة عن رقى تربيتهم قوة أكثر من الوطنيين على الانتاج . دفع الضريبة مهما قل بذل والبذل انفاق من

القوى ونقص فى القوة المنتجة فهل من المساواة أن يحتمل هذه التضحية فريق من الناس دون فريق ؟ إن توزيع الفرص هنا غير متساو فنظام الامتيازات انتهاك صريح لحرمة المساواة بغض النظر عن مساويه الاخرى التى قد لا يكون هذا محل ذكرها . واذا كانت حرية المرء نصف كيانه الانسانى ، فان المساواة أساس النظام الاجتماعى الصالح . فلنعمل جميعاً على اقرار المساواة بالمعنى الذى حددناه والا فلن يكون هناك معنى للعدل وهو أساس الحكم

قلنا ان المساواة فى اتاحة فرص متساوية للنمو الجسمى والعقلى والخلقى فكيف يمكن اتاحة هذه الفرص من الوجهة العملية ؟ نقول ابتداء أن التساوى المطلق غير ممكن . لكن نظام الضرائب والتشريع الخاص بالعمال وتقرير التربية الابتدائية الاجبارية واصلاح برامج التعليم هى الوسائل العملية لتقرير مايمكن اقراره من المساواة من غير المساس بقوة الانتاج مساساً يعوق التقدم المرجو . فاذا فرضت ضريبة على الدخل . أنى كان مصدره وجعل أساس الضريبة القدرة المادية عليها وزيدت النسبة بزيادة هذه القدرة وتناولت الضرائب مازاد فى الميراث عن حد معين أمكن اشراك الدولة لحد ما فى الثروات الطائلة دون أن تمس كثيراً (وبطريقة مباشرة) حماسة الانتاج . ان العناية بالعمال فى التشريع واصلاح برامج التعليم مع تقرير التربية الاجبارية الابتدائية لا شك تعمل على اتاحة فرص أكبر لنمو الطوائف الفقيرة وتسليحها للكفاح فى معترك الحياة فتنفتح أمامها طرق النهوض والرقى